

Distr.: General
19 January 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



الوثائق الرسمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠١٤
الجلسة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة
اللجنة الثانية
الجلسة العاشرة

محضر موجز للجلسة المشتركة بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الدروس المستفادة من أزمات الديون والعمل الجاري بخصوص إعادة هيكلة الديون السيادية وآليات تسوية الديون

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس المشارك: السيد كاردي (رئيس اللجنة الثانية).....(إيطاليا)
الرئيس المشارك: السيد سايديك (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي).....(النمسا)

المحتويات

ملاحظات تمهيدية

حلقة نقاش عن الدروس المستخلصة من الاستجابات التي تنص عليها السياسات لأزمات العدوى والديون وآثار المشهد المتغير فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون
حلقة نقاش بشأن العمل الجاري بخصوص إعادة هيكلة الديون السيادية وآليات تسوية الديون

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-62667X (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

ملاحظات استهلالية

لوضع حل فعال لتلك المشاكل وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية.

٤ - السيد سايديك (الرئيس المشارك): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٦٨ يدعو إلى النظر في وضع مناهج معززة لإعادة هيكلة الديون السيادية ويشجع المؤسسات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة على تعزيز المناقشات بشأن ضرورة وجدوى وضع إطار أكثر تنظيماً للتعاون الدولي في هذا المجال. وتعتبر الجلسة الحالية خطوة هامة في تلك العملية. ويُعترف على نطاق واسع بأن معالجة مشاكل الديون ستكون عنصراً هاماً في إطار تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. بيد أن أزمات الديون السيادية ظاهرة عالمية لا تقتصر على الأسواق الناشئة أو الاقتصادات ذات الدخل المنخفض، نظراً لأن العديد من البلدان المتقدمة النمو تنوء أيضاً بأعباء الدين العام الثقيلة. ويمكن لهذه الأزمات أيضاً أن تهدد الاستقرار المالي الدولي لأن مشاكل الديون في أي بلد يمكن أن تنتشر إلى البلدان الأخرى.

٥ - وذكر أنه تم إحراز تقدم في مؤشرات القدرة على تحمل الديون في البلدان ذات الدخل المنخفض، نتيجة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف، ولجوء العديد من هذه البلدان إلى إصدار سندات في الأسواق الدولية. بيد أن هذه المؤشرات الإجمالية تحجب مشاكل القدرة على تحمل الديون في بعض البلدان، بينما يثير إصدار ديون جديدة مخاوف جديدة بشأن القدرة على تحمل الديون في بعض تلك البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض البلدان، بما في ذلك الدول الصغيرة التي تعاني من مشاكل الديون، لم تشملها تلك المبادرات. وعلاوة على ذلك، فإن تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض التيسير النقدي في الولايات المتحدة أضاف إلى المخاوف بشأن قدرة الأسواق الناشئة

١ - السيد كاردي (الرئيس المشارك): قال إن الجلسة الحالية المشتركة بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بجدول أعمالها الواسع، تتيح فرصة فريدة لإثراء النقاش حول التنمية المستدامة بجميع أبعادها وإعطاء دفعة أخيرة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بينما تقدم في الوقت نفسه مساهمة هامة في صياغة خطة التنمية الجديدة.

٢ - وذكر أن قضية منع وقوع أزمات الديون السيادية وحلها قد اتخذت طابعاً ملحاً جديداً في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ويعتبر الدين السيادي المفرط ظاهرة عالمية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمالي الدولي. وقامت المنتديات الدولية كصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والأمم المتحدة، وأمانة الكومنولث، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية بتنظيم الاجتماعات وإجراء البحوث حول الآليات المحتملة لتسوية الديون، وذلك بهدف معالجة المخاوف المستمرة حول إدارة إعادة هيكلة الديون. ودعت قرارات عديدة للجمعية العامة إلى بذل جهود أقوى لمنع وقوع أزمات الديون، وسلطت الضوء على الحاجة إلى تحسين الكفاءة والتنسيق في إعادة هيكلة الديون على الصعيد الدولي.

٣ - وأفاد بأن بالإمكان تعلم العديد من الدروس القيمة من أزمات الديون، بما في ذلك أن المناقشات على الصعيد الدولي يمكن أن تكون مفيدة في التعامل بفعالية مع أزمات الديون السيادية، والتخلف عن السداد والتزاعلات في المستقبل. ولذلك كان إجراء مناقشات جامعة وشفافة وواقعية بين جميع أصحاب المصلحة يتسم بأهمية قصوى

المخاطر التي تتعرض لها البلدان النامية نتيجة للاختلالات العالمية، وعلى ضرورة وجود آلية قوية لتسوية الديون. فالصدمات المفاجئة الناجمة عن الكوارث الطبيعية، والتغيرات السريعة في أسعار الصرف أو الحركات المفاجئة في أسعار الفائدة قد تسبب العديد من المشاكل المالية والقدرة على تحمل الديون في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن العدوى تطرح تحديات حقيقية في البيئة العالمية المترابطة الحالية، كما أثبتت الأزمة الآسيوية وأزمة الديون المشكوك في تحملها والأزمة الأوروبية.

٨ - وذكر أن الدين العام في معظم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد مر بتغييرات هيكلية في العقد الماضي. ولا تزال الأوراق المالية الصادرة محليا ودوليا تمثل الجزء الأكبر من الدين العام في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، بينما تشكل القروض المصرفية والديون الثنائية نسبة صغيرة من ذلك الدين. وقد أتاح ذلك فرصا جديدة لكنه ترك أيضا البلدان النامية عرضة للخطر في أوقات المديونية الحرجة بسبب بطء آليات إعادة هيكلة السندات، مما أدى إلى حالات إعسار باهظة. ويجب ألا ينسى صناع القرار في البلدان النامية أن ديون القطاع الخاص يمكن أن تتحول بسرعة إلى دين عام، مما يتسبب في مشاكل التكيف والسياسات، وفي أزمات اقتصادية وإنسانية في نهاية المطاف.

٩ - وأشار في هذا الصدد، إلى أن عملية هئية بيئة أكثر إنصافا لإعادة هيكلة الديون تحتاج إلى التنسيق الدولي وإجراء حوار جماعي وشامل للجميع وشفاف مسبق، من شأنه أن يساعد على تحديد النتائج القانونية والسياسية والمؤسسية لتصميم آلية لإعادة هيكلة الديون وكفالة فعاليتها في المستقبل.

والبلدان النامية الأخرى على التكيف. لذلك، فإنه ينبغي تشجيع وضع سياسات مسؤولة لإدارة الديون لكفالة التقاسم العادل للأعباء وتحقيق المساواة بين الدائنين، وتعزيز الاندماج المالي في الوقت نفسه، لتجنب ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي له تأثير ضار على النمو في الأجل الطويل.

٦ - وأشار إلى أنه بينما كان هناك اتفاق عام على الحاجة إلى وضع نهج معززة لإعادة هيكلة الديون السيادية، لم يكن هناك توافق في الآراء بين المحللين بشأن سبل المضي قدما. ويعتقد البعض بأن من شأن تحسين اللغة في عقود السندات ووضع مدونة سلوك طوعية أن يعالج المشاكل المتعلقة بالدائنين الراضين وغير ذلك من المشاكل، في حين رأى آخرون أن ذلك لن يكون كافيا. وبالتالي فقد كانت هناك دعوات إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات في مجال السياسة العامة لإعادة هيكلة الديون وتسوية الديون السيادية. وأعرب عن أمله في أن تسهم الجلسة الحالية في تحقيق فهم أفضل لخيارات السياسة العامة يمكن أن يساعد على بناء الزخم اللازم لإيجاد حلول للبلدان التي تواجه مثل هذه المشاكل.

حلقة نقاش عن الدروس المستخلصة من الاستجابات التي تنص عليها السياسات لأزمات العدوى والديون وآثار المشهد المتغير فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون

٧ - السيد كوزول رايت (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، مدير المناقشة: قال إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) له تاريخ طويل من إجراء التحليلات وتقديم التوصيات بشأن السياسات في مجالات التجارة والتنمية والتمويل والاستثمار والتنمية المستدامة. ونظرا لأنه على وجه التحديد، مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا الديون، فقد ركز عمله في هذا المجال على

١٠ - السيد دي ليسيا (وفد الاتحاد الأوروبي لدى الولايات المتحدة): قال إن توافق آراء مونتيري الذي انبثق عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية قد حدد تمويل الديون التي يمكن تحملها كعنصر مهم لتعبئة الموارد للاستثمار العام والخاص. وقد أدت سياسات الاقتصاد الكلي السليمة إلى تعزيز الأسس الاقتصادية في معظم البلدان النامية والأسواق الناشئة وجعلت مستويات ديونها أكثر تحملاً. ونتيجة لذلك، فقد تمكن العديد من تلك البلدان من الوصول إلى الأسواق العالمية والاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية. بيد أن الديون في بعض تلك البلدان أصبحت غير محتملة، مما يجعل إعادة الهيكلة أمراً لا مفر منه.

١١ - وذكر أن عملية إعادة الهيكلة تتبع نمطين لمجموعتين مختلفتين من البلدان: تلك التي لديها عدد قليل من الدائنين من القطاع العام في المقام الأول؛ وتلك التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية، وبالتالي فإن دائنيها أساساً هم من القطاع الخاص. أما بالنسبة للعديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، وذات المديونية المفرطة التي تحصل على التمويل في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف، فإن شطب الديون قد أعطاها الحيز المالي اللازم للاستثمار والنمو وحتى أتاح لبعضها أن تستفيد من الأسواق المالية الدولية للمرة الأولى في تاريخها. وقد بلغ إجمالي شطب الديون من قبل الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف في إطار كل المبادرات، حسبما أورده صندوق النقد الدولي، أكثر من ١١٠ بلايين دولار بصافي القيمة الحالية. وأظهرت هذه التطورات أن التعاون المتعدد الأطراف كان فعالاً في مجال تسوية الديون الخارجية بين الدول.

١٢ - وأفاد بأن التحدي في حالة البلدان التي تجمع الأموال في أسواق السندات، كان يتمثل في إشراك العديد من

الدائنين في عملية التفاوض وفي إعادة الهيكلة القائمة على السوق، مما أدى إلى مخاوف من أن التنسيق بين العديد من حاملي السندات يمكن أن يعرض للخطر عملية إعادة هيكلة الديون برمتها. وتتنضح تلك المخاوف من عدد من القضايا المعروضة على المحاكم، التي تشير أيضاً إلى نقاط الضعف المحتملة في الإطار الحالي. وقد قام صندوق النقد الدولي بقيادة عملية لاستعراض إعادة هيكلة الديون السيادية على الصعيد العالمي وذلك في محاولة لمعالجة بعض نقاط الضعف هذه. وفي هذا الصدد، أوصى الصندوق بإزالة بنود المساواة في المعاملة من عقود السندات السيادية من أجل الحيلولة دون عدم اليقين القانوني في تفسير تلك العقود.

١٣ - وأضاف أن تجربة الاتحاد الأوروبي مع مشاكل الديون السيادية أظهرت أن الدرجة العالية من التكامل الاقتصادي والمالي بين الدول الأعضاء في الاتحاد تشكل تحديات جديدة، يفاقمها التعقيد المتزايد للنظام المالي العالمي. وقد اجتمعت هذه التحديات في "عاصفة كاملة" في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، مما حث على إصلاح إدارة الأزمات وإجراء إصلاح مؤسسي وأجرى الاتحاد الأوروبي على إصلاح سفينته وسط تلك العاصفة. وقبل الأزمة المالية، أدى الاعتماد المفرط على وكالات التصنيف الائتماني، التي تحدد قدرة المؤسسات الاستثمارية على شراء السندات السيادية والاحتفاظ بها، إلى آثار انحدارية خطيرة التي أدت بدورها إلى مزيد من الضعف المالي. ونتيجة لذلك، قامت المؤسسات العالمية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، باتخاذ مجموعة واسعة من التدابير والإجراءات التنظيمية، للحد من الاعتماد على وكالات التصنيف الائتماني.

١٤ - وأردف أن تجربة الاتحاد الأوروبي قد أظهرت أيضاً أن هناك حاجة إلى إيراد أحكام التجميع في عقود السندات لتمكين معظم حاملي السندات إلى تغيير شروط السندات

في الولايات المتحدة، وكان يتابع التطورات المتعلقة بتلك القضية عن كثب، إن لم نقل بلا حول ولا قوة. وفي عام ٢٠١٣، كان مستعدا لتقديم موجز أصدقاء المحكمة إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة يبحث فيها على النظر في الآثار المترتبة على الأحكام الصادرة عن محاكم نيويورك في القضية، إلا أن تدخل وزارة الخزانة بالولايات المتحدة أدى إلى انسحاب الصندوق من هذه المبادرة. وكانت ثلاثة بلدان أخرى قدمت موجزات أصدقاء المحكمة الخاصة بها إلى تلك المحكمة، إلا أن المحكمة رفضت النظر في قضية الأرجنتين، وسادت قرارات المحاكم الابتدائية. وإذا اعتبرت الأرجنتين، بسبب الدعاوى القضائية التي رفعتها أقلية من الحيازات أو الصناديق الانتهازية، غير قادرة على سداد الديون التي سبق أن أعيدت هيكلتها، فإن التخلف عن السداد عندئذ يفترض أنه قد حدث نتيجة لتدخل النظام القضائي لبلد واحد.

١٧ - وذكر أن صندوق النقد الدولي قد حقق بعض التقدم في عام ٢٠١٤، في التعامل مع العواقب الفعلية والمحتملة لتلك الحالة من خلال المشاركة في مبادرة خزانة الولايات المتحدة التي أدت إلى موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على إجراء تغييرات في الأحكام التعاقدية لإصدارات الديون السيادية الدولية، أي إصلاح بند المساواة في المعاملة لجعله ينص صراحة على أن التفسير التي أعطته محاكم نيويورك في قضية الأرجنتين غير مقبول؛ وتعزيز بنود الإجراءات الجماعية لإتاحة جميع تلك البنود عبر سلسلة من إصدارات السندات. ومن الجدير بالذكر أنه حتى قبل قرار المجلس، قام عدد من البلدان بالفعل بإدراج أحد هذين التغييرين أو كليهما في إصدار السندات الخاصة بها. وقد قامت الإكوادور والجمهورية الدومينيكية على سبيل المثال، بإدراج بندي المساواة في المعاملة والإجراءات الجماعية، على التوالي، في إصدار السندات الخاصة بهما. ومنذ قرار المجلس،

عند الضرورة. ومنذ عام ٢٠١٣، كان يتعين أن تحتوي كل السندات السيادية الصادرة في منطقة اليورو والتي تستحق خلال أكثر من سنة، على بنود الإجراءات الجماعية مع أحكام تجميع معززة لتسهيل المناقشات بين الدائنين والمدينين. وفي حالة أزمة إعادة هيكلة الديون اليونانية، كانت العملية سهلة نسبيا من الناحية الفنية لأنها تتعلق غالبا بالديون الصادرة بموجب القانون المحلي. ومع ذلك، فإنها كانت أيضا محفوفة بمخاطر كبيرة على الاستقرار المالي وكان لا بد من تنفيذها كجزء من نهج شامل لإدارة الأزمة يشمل إجراء تعديل جوهري على صعيد الاقتصاد الكلي وبذل جهود للحيلولة دون وجود أثر لعدوى الأزمة على البلدان الأخرى. وقد أظهرت التجربة الأوروبية بالفعل أن الوقاية خير من العلاج.

١٥ - وانتقل أخيرا إلى الدروس المستفادة من التطورات والأزمات الأخيرة، فأشار إلى أن السياسات السليمة للاقتصاد الكلي والحوكمة قد زادت من قدرة العديد من البلدان على الاقتراض من المصادر العامة والخاصة؛ وأن الجدوى القانونية لم تكن هي المعيار الوحيد الذي ينبغي مراعاته قبل البدء في إعادة هيكلة الديون لأنه ينبغي أيضا مراعاة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي كعواقب غير مقصودة لعملية إعادة الهيكلة؛ وأن إعادة هيكلة الديون السيادية تعتبر حلا مفرطا ينبغي ألا يتم اللجوء إليه إلا في الظروف القصوى. وستؤدي الاستفادة من تلك الدروس إلى استعادة دور تمويل الديون في تعبئة الموارد من أجل الاستثمار العام والخاص، وبالتالي تعزيز النمو والتنمية.

١٦ - السيد باتيستا (صندوق النقد الدولي): تحدث بصفته الشخصية وليس باسم صندوق النقد الدولي، فقال إن الصندوق قد واجه المخاطر التي نجمت عن قضية تتعلق بالأرجنتين وحملة السندات الراضين أو الصناديق الانتهازية

قوة التصويت في صندوق النقد الدولي، في حين أن نسبة ٦٤ في المائة التي صوتت لصالح القرار تمتلك ٣٥ في المائة من قوة التصويت في الصندوق. وبالتالي، فقد كان من الممكن أن يهزم هذا القرار في الصندوق بسبب التوزيع غير المتكافئ لقوة التصويت في تلك المؤسسة. وأشار إلى أنه لا يدعو إلى اعتماد نظام 'صوت واحد للبلد الواحد' في صندوق النقد الدولي، إلا أنه يتعين أن تضطلع الأمم المتحدة بدور سياسي موازن في المناقشات بشأن معالجة المخزون الحالي من الديون، وعلى التعامل مع متلازمة "أقل مما ينبغي بعد فوات الأوان" في إعادة هيكلة الديون. وقد أدت هذه المتلازمة إلى تأميم خسائر تخفيف عبء الديون نظرا لأن القطاع الخاص نجح في كثير من الأحيان في تحويل عبء الخسائر إلى القطاع العام. وإن التغييرات المقترحة في الإطار التعاقدى لا تعالج تلك المشاكل.

٢٠ - البروفيسورة غيليرن (جامعة جورج تاون): قالت إن الدين السيادي لغز غريب: فبخلاف الأنواع الأخرى من الديون، يعتبر غير قابل للتنفيذ مباشرة، ولكنه أيضا لا يمكن أن يُلغى قط؛ ولا يمكن مصادرة أصول المدين السيادية، ولا يمكن أن تعلن الحكومات إفلاسها ونبدأ من جديد. وعلى الرغم من تلك الخصوصية، فإن الدين السيادي يعتبر شريان الحياة للنظام المالي العالمي. وفي الواقع، فإن السندات السيادية التي تبلغ قيمتها ما لا يقل عن ٤٠ تريليون دولار تشكل الأصول الأساسية في النظم المصرفية والاحتياطيات كضمان في أسواق رأس المال في جميع أنحاء العالم. ومن الصعب قياس الدين السيادي بسبب الالتزامات الطارئة التي تتعهد بها الحكومات من خلال دعم الكيانات شبه السيادية، ونظمها المصرفية وأجزاء أخرى من اقتصاداتها التي تتسم بأهمية اجتماعية. ويسبق أزمات الديون السيادية دائما أو يعقبها أزمات مالية ومصرفية أو أي نوع آخر من الأزمات، بحيث تتضخم أهميتها في كل مناسبة من المناسبات.

أدرجت كازاخستان كلا هذين الحكمين في أحدث إصدار للسندات، مما أسفر عن الإقبال الشديد على الاكتتاب.

١٨ - وأفاد بأنه ستكون هناك حاجة مع ذلك، إلى مزيد من الإصلاح، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنه لا يزال لدى العديد من البلدان مخزون كبير من السندات القائمة التي تتضمن بنود الإجراءات الجماعية الأقدم والأضعف أو لا تتضمن مثل هذه البنود على الإطلاق. لذلك، فإن تلك البلدان تظل عرضة للتقاضي على سبيل التقليد من جانب المستثمرين المضاربين في حال إعادة الهيكلة. وكانت غرينادا، على سبيل المثال، تعاني بالفعل من أحد الدائنين الراضين الذي استوحى استراتيجيته القانونية من الدعوى القضائية المتعلقة بالأرجنتين. وإذا ما نجحت غرينادا، فإنه سيتعين عليها أن تفعل ذلك في ظل النفوذ المتزايد للمستثمرين المضاربين في ضوء القرار المتعلق بالأرجنتين. وليس من الواضح بما فيه الكفاية ما إذا كانت القضية الأرجنتينية تمثل سابقة محكمة أو ما إذا كانت فريدة من نوعها بحيث لا يمكن للصناديق الانتهازية أن تستخدمها بسهولة ضد بلدان أخرى. بيد أن قضية الأرجنتين على ما يبدو غير عادية، ليس فقط لأن المستثمرين قد لجأوا إلى المقاضاة التعسفية، ولكن أيضا لأن الأرجنتين نفسها كانت صامدة ضدهم. ومع ذلك، فإن الخلفين لا يزالون يبحثون عن الآثار الحقيقية لقرار المحكمة في هذه القضية.

١٩ - وأضاف أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور في هذه المسألة لأنها المنتدى الذي تمتلك فيه جميع البلدان صوتا أكبر. وقد اعتمدت قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٦٨ بشأن آلية تسوية الديون السيادية، بأغلبية حوالي ٦٤ في المائة من الأصوات، وصوتت ضده ٦ في المائة فقط من الدول الأعضاء. وتمتلك الدول التي صوتت ضد القرار والتي تمثل نسبة ٦ في المائة من الأصوات، ما يقرب من ٤٠ في المائة من

وتتعلق الكفاءة بحالة القدرة على تحمل الديون وتوقيت إعادة الهيكلة، عند عدم قيام العديد من البلدان بإعادة هيكلة ديونها بصورة مبكرة بما فيه الكفاية. وكانت هناك أيضا قضايا تتعلق بالعملية، بوجود حالات تعطيل من الدائنين الراضين. ونجحت نتائج غير عادلة من تجزئة عملية إعادة هيكلة الديون، عندما تمت إعادة هيكلة مختلف فئات الديون ومختلف مجموعات الدائنين، في أماكن مختلفة، ووفقا لقواعد مختلفة وفي أوقات مختلفة.

٢٤ - وأضافت أنه تم تسليط الضوء على مشكلة نزاهة العملية في الحالات التي تم فيها إعادة هيكلة مجموعات متفرقة من الدائنين دون وجود علاقة مباشرة مع بعضها البعض ودون إشراف متدني وحيد، مما أدى إلى إيجاد إمكانية الانتفاع المجاني وتقاسم الأعباء بصورة غير عادلة، مع قيام بعض الدائنين وأصحاب المصلحة بدعم الآخرين. ويمكن أن تتجسد مشكلة الشرعية في شرعية النتائج، حيث قد لا تكون نتائج عملية إعادة الهيكلة مقبولة من جانب مكوناتها. وكانت إحدى النتائج الطبيعية المباشرة لقضية الشرعية تتمثل في الوضوح. وعلى عكس الإدعاءات، فإن إعادة هيكلة الديون ليست مخصصة وتعتبر عادة قابلة للتنبؤ للغاية ومنظمة بشكل ملحوظ بالنسبة لمثل هذه العملية اللامركزية. بيد أنه لم يكن يعرف الأسلوب الذي ستصرف به العملية في معظم الأوقات إلا أولئك الذين يشاركون عن كثب فيها. وتعتبر العملية غير مفهومة لدى مكوناتها الرئيسية، وهم الناس، ولدى الدائنين العاديين أيضا. وعندما لا تكون العملية مفهومة بشكل جيد، فإنه يُنظر إليها على أنها غير شرعية.

٢٥ - وأردفت تقول إنه تم إحراز تقدم نحو حل بعض هذه المشاكل، على الرغم من التحديات السياسية والتقنية. ويعتبر إطار إعادة هيكلة الديون السيادية الناشئة بمثابة نظام نموذجي متعدد الأجزاء لا يستند إلى أي عقود أو قوانين. وتعتبر

٢١ - وأشارت إلى أن صندوق النقد الدولي أفاد بأن أكثر من ٩٠٠ بليون دولار من أصل الـ ٤٠ تريليون دولار في شكل سندات في جميع أنحاء العالم، هي في شكل سندات صادرة في إطار قانون أجنبي، وتم إصدار أكثر من نصفها من قبل حكومات الأسواق الناشئة. وتعتبر هذه السندات إشكالية لأنها تحرم الحكومات من بعض أدوات إدارة الديون، لا سيما في أوقات الشدة، وتعطي أيضا للدائنين شعورا زائفا بالأمان. وليس من السهل إنفاذها، ولكنها مع ذلك توجد توقعات بوجود مصدر موثوق للسداد. وفي حالة الأرجنتين مؤخرا، حاول الدائنون فرض عقودهم عن طريق إجبار البلد على الدفع وفشلوا في نهاية المطاف. ومع ذلك، فقد انتهى بهم الأمر إلى إلحاق الضرر بأطراف ثالثة في النظام المالي العالمي. ويشكل هذا الإجراء محاولة الإنفاذ عن طريق الآثار غير المباشرة. وكانت النتيجة أن ارتفعت المبالغ غير المدفوعة من مبلغ يتراوح من ١٢ إلى ٢٠ بليون دولار إلى مبلغ يتراوح من ٤٠ إلى ٥٠ دولار بليون دولار، وإلى المزيد من عدم اليقين في المستقبل.

٢٢ - وذكرت أن هناك مجموعتين مترابطتين من مشاكل الديون السيادية، أي مشاكل مسبقة أو مشاكل إدارة الديون، ومشاكل لاحقة أو مشاكل إعادة هيكلة الديون. وفيما يتعلق بالمشاكل المسبقة، فإن تحديد المبلغ الذي يمكن للبلد أن يقترضه يعتبر حاسما بقدر تحديد ما إذا كانت المبالغ ستستخدم لأغراض إنتاجية أو مشروعية. ويمكن أن تؤثر عملية إعادة الهيكلة أيضا على قدرة الاقتراض المستقبلية في البلد. ولهذا السبب، فإن مبادئ الأونكتاد بشأن الاقتراض والاقتراض تتسم بالأهمية ليس فقط لإدارة الديون في المستقبل ولكن أيضا كمشور ينبغي النظر من خلاله في إعادة هيكلة الديون.

٢٣ - وأفادت بأن هناك ثلاث مجموعات من المشاكل في إعادة هيكلة الديون، وهي الكفاءة والتزاهة والشرعية.

هذا الأمر بالأهمية لأن كلفة هذا الخلل غالبا ما يتحملها المواطنون العاديون في كل من البلدان المدينة والدائنة. أما عملية إعادة الهيكلة التي تكون "أقل مما ينبغي بعد فوات الأوان" فإنها تمكن تمويل القطاع الخاص من تحويل المطالبات على المدنيين الإشكاليين إلى القطاع الرسمي.

٢٩ - وأفاد بأن صندوق النقد الدولي سيواصل معالجة قضايا المخزون الحالي من الديون وتوقيت إعادة هيكلة الديون. وإذا لم يحدث ذلك قريبا بما فيه الكفاية، فإن الأموال الرسمية التي يقدمها الصندوق أو البلدان الدائنة سوف تستخدم لتسديد ديون الدائنين من القطاع الخاص على قدم المساواة، مما يتيح لهم الانسحاب من حالات الديون التي لا يمكن تحملها، كما في حالة اليونان، حيث جرى تأميم الخسائر على نطاق واسع. والأمم المتحدة ليست هيئة فنية ويتعين عليها أن تعتمد على العمل الذي تقوم به هيئات مثل صندوق النقد الدولي. بيد أنها تضطلع بدور سياسي مهم في الإشراف على هذا العمل، والتأكد من القيام به بطريقة متوازنة لمصلحة المجتمع الدولي ككل.

٣٠ - السيد أوسوي (اليابان) قال إن من المهم حل مشكلة الديون لمصلحة التنمية المستدامة، وذلك لأن الديون المفرطة تؤدي إلى إيجاد ظروف صعبة للبلدان النامية. وما برحت اليابان تعالج هذه القضية من خلال تخفيف عبء الديون وتخفيض الديون وعن طريق المساهمة في المناقشات بشأن سبل الانتصاف في صندوق النقد الدولي ونادي باريس، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرها من المنتديات. وقد وضعت اليابان خطة لتخفيف أعباء الديون منذ عام ١٩٧٨ وقامت خلال العقد الماضي بإلغاء ٢،٢ تريليون ين من الديون المستحقة على البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما قامت اليابان بإيلاء الأولوية لبناء قدرات هذه البلدان على إدارة ديونها

الإصلاحات التعاقدية هامة للتعامل مع اضطراب العملية والانتفاع المجاني، لكنها تعتبر بحكم تعريفها عملية لامركزية، وبالتالي، فإنها لا تعالج مسألة التجزئة. وينبغي الإشادة بصندوق النقد الدولي لقيامه بإجراء إصلاحات في سياسته، التي شملت التوصيات المتعلقة بالعقود، وللجهود التي بذلها لإصلاح سياسته المتعلقة بالإقراض وتحليلاته المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون، التي من شأنها أن تساعد على تحقيق الكفاءة وتقاسم الأعباء. بيد أن ذلك لا يشكل نظاما شاملا.

٢٦ - واستطردت أنه سيكون من الضروري في المستقبل، الابتعاد عن الاختيار بين العقود والنظم الأساسية؛ وينبغي أن يراعى الإطار العام، وسيكون من المثير للاهتمام أن نرى مقدار الوحدات النمطية التي يمكن وضعها وجعلها متسقة بحيث يمكن أن تكون مقبولة من مكونات عملية إعادة هيكلة الديون.

٢٧ - السيدة فرانكنيه (بلجيكا): قالت إن السيد باتيستا قد أكد على أهمية الأمم المتحدة كمنتدى يمكن التوصل فيه إلى تحقيق توازن سياسي. وسيكون من المثير للاهتمام معرفة المواضيع أو المجالات التي ينبغي للأمم المتحدة أن تركز عليها، كعنصر مكمل للأنشطة التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي والهيئات الأخرى فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون السيادية.

٢٨ - السيد باتيستا (صندوق النقد الدولي): قال إن العامل المشترك بين جميع مشاكل إعادة هيكلة الديون يتمثل في الصعوبة التي يواجهها القطاع الرسمي، الوطني ومتعدد الأطراف على حد سواء، في التعامل مع السلطة الساحقة للتمويل الخاص وقدرته على التسبب في عدم الاستقرار وحتى في الدمار. ولذلك، فإنه ينبغي للأمم المتحدة أن توجه جهودها نحو تصحيح عدم التوازن بين تأثير تحركات رؤوس الأموال الضخمة والقطاع المالي على القطاع الرسمي. ويتسم

بلد معين، شريطة قيام هذا البلد بإصدار سندات تتضمن بنود الإجراءات الجماعية.

٣٤ - السيد دي ليسيا (وفد الاتحاد الأوروبي لدى الولايات المتحدة): قال إنه في حالة اليونان، كان هناك ١٧ سلسلة من السندات بقيمة إسمية إجمالية قدرها ٦,٥ بليون يورو، ولكن أقلية من حملة السندات رفضت إعادة الهيكلة. ونتيجة لذلك، فقد تعين على اليونان أن تدفع بالكامل من أجل تجنب الإعسار.

٣٥ - السيد أليمو (إثيوبيا): قال إن أهم متندي لمناقشة قضية إعادة هيكلة الديون في إطار الأمم المتحدة هو المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية. وستكون اقتراحات أعضاء الفريق بشأن ما يجب أن تكون أهداف المؤتمر والنتائج التي يمكن توقعها بصورة معقولة منه محل ترحيب.

٣٦ - البروفيسورة غيلبرن (جامعة جورج تاون): قالت إن أهم شيء يمكن أن تقوم الأمم المتحدة به هو استخدام صلاحيتها في وضع جدول الأعمال لإبقاء قضايا إعادة هيكلة الديون في صدارة المفاوضات في المنتديات الأخرى. وينبغي أيضا إتاحة المعلومات عن خبرات إعادة الهيكلة للجمهور بشكل واضح، ربما من خلال محفوظات الأمم المتحدة للمعلومات.

٣٧ - السيد باتيستا (صندوق النقد الدولي): قال إن الأمم المتحدة يمكن أن تستخدم العديد من المنتديات التابعة لها، بما في ذلك الأونكتاد والهيئات الأخرى مثل صندوق النقد الدولي، لمناقشة سبل المضي قدما في موضوع إعادة هيكلة الديون. بيد أنه يجب أن نضع في اعتبارنا، أن صندوق النقد الدولي هو جهاز فني يمكن أن يوفر المدخلات، ولكن ليس بالضرورة التوجيه، لأن اختلالاته الإدارية والسياسية تجعله غير قادر على اتخاذ موقف متعدد الأطراف حقا.

وتطبيق سياسات الاقتصاد الكلي التي من شأنها أن تبقي تلك البلدان على الطريق الصحيح بعد تخفيف عبء ديونها. وكانت اليابان من الجهات الفاعلة الرئيسية في التخفيف من عبء البلدان المثقلة بالديون من خلال نادي باريس.

٣١ - وذكر أنه سيكون من الصعب على اليابان أن تدعم إنشاء آلية متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون من خلال الأمم المتحدة، التي ستكون غير قابلة للتطبيق وخاصة إذا تم إنشاؤها على عجل، وغير واقعية في المستقبل القريب. ومن حسن الحظ، أن هناك منتديات أخرى، مثل صندوق النقد الدولي، حيث تم إحراز تقدم جيد في مجال إعادة هيكلة الديون.

٣٢ - السيد نورمان (فرنسا): قال إن تقديم مزيد من المعلومات عن أهمية تعزيز بنود الإجراءات الجماعية التي ينادي بها صندوق النقد الدولي سيكون موضع ترحيب.

٣٣ - السيد باتيستا (صندوق النقد الدولي): قال إن بنود الإجراءات الجماعية التقليدية تتطلب أغلبية عظمى من الدائنين، عادة ٧٥ في المائة، ولكن في حال إعادة الهيكلة، يجري التصويت على أساس كل سلسلة على حدة، وهذا يعني أن يجري التصويت على كل سند تأثر بإعادة الهيكلة على حدة. ونتيجة لذلك، تمكن المستثمرون المضاربون من شراء الأقليات المعطلة في سلسلة محددة وقلب العملية برمتها. ولذلك، فقد كان الحل الذي أقره مجلس إدارة صندوق النقد الدولي يتمثل في تجميع سلاسل الديون المؤهلة لإعادة الهيكلة واتباع خيار إجراء تصويت وحيد بين جميع الدائنين المشاركين عند إصدار السندات الجديدة على سبيل المثال، بأغلبية عظمى بنسبة ٧٥ في المائة، يبت فيه في كل حالة على حدة. وهذا ما يجعل من الصعب على المستثمرين المضاربين السعي إلى اللجوء إلى التفاضل لشراء أقلية معطلة في دين أي

تعتمد على طبيعة ذلك الإطار، التي لا ينبغي أن يحكم مسبقا عليها. وإذا كان الإطار يتألف من حلول متعددة ولكن متسقة في منتديات متعددة، فلن يكون هناك أي عائق قانوني. ففي أعقاب هزيمة آلية إعادة هيكلة الديون السيادية في صندوق النقد الدولي على سبيل المثال، قام مجلس الأمن بتحصين عائدات النفط والغاز العراقية، وبالتالي بحماية أحد المدنيين على نحو أكثر أمانا من أي مدين عادي في حالة إفلاس. ولذلك، فإن الأمم المتحدة تمتلك قدرة قانونية وسياسية على حد سواء لتوجيه جدول الأعمال.

٤٣ - وفي إشارة إلى السؤال الثاني، ذكرت أن وجهة نظرها كانت تتمثل في أنه طالما تركزت المناقشات على المعارضة بين النهج القائم على النظم الأساسية والنهج القائم على العقود لإعادة هيكلة الديون، فإنه لا يمكن التوصل إلى أي إطار متعدد الأطراف. ويتمثل الحل المثالي في اتباع نهج الوحدات النموذجية. أما إجراء تغييرات على بنود الإجراءات الجماعية وبنود المساواة في المعاملة، فليس إلا مجموعة واحدة فقط من الحلول لمجموعة متميزة من المشاكل؛ حتى إنها لا تحل جميع مشاكل الانتفاع المجاني على سبيل المثال. ولذلك فإنه يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور في تتبع مجمل جدول الأعمال، وتحديد المشاكل والحلول، وكفالة أن تكون حلول الوحدات النموذجية جزءا من رؤية شاملة.

حلقة نقاش حول العمل الجاري بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية وآليات تسوية الديون

٤٤ - السيد تريبيلكوف (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، مدير المناقشة: قال إن منع حدوث أزمات الديون السيادية وإدارتها قد اتخذ طابعا ملحاحا جديدا منذ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. فلم تعد مشاكل الديون الخارجية تقتصر على البلدان النامية، وتؤدي أزمات الديون

٣٨ - السيد كوزول رايت (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، مدير المناقشة: قال إنه ينبغي أيضا أن يوضع في الاعتبار أن صندوق النقد الدولي هو أيضا جهة دائنة وذلك وضع يمكن أن يؤثر على مشاركته في مثل هذه العملية، لا سيما بالنظر إلى تحيز الدائنين الراسخ في صلب النظام الحالي.

٣٩ - السيدة فو مينه ثوي (فيتنام): قالت إن البروفيسورة غيلبرن أشارت إلى عدم وضوح عملية إعادة هيكلة الديون، قائلة إن أولئك الذين يشاركون عن كثب في عملية إعادة الهيكلة هم الذين يعرفون كيف تسير في معظم الأحيان. وسيكون من المثير للاهتمام معرفة من هم هؤلاء الناس وما إذا كانوا مرتبطين بروابط سياسية أو أنهم مجرد أشخاص يمتلكون المزيد من الخبرة.

٤٠ - البروفيسورة غيلبرن (جامعة جورج تاون): قالت إنها لم تكن تقصد أن تشير إلى أن هناك مؤامرة بين من تربطهم روابط سياسية. بل أن تقول إن عددا محدودا جدا من شركات المحاماة هو الذي نفذ الجزء الأكبر من عمليات إعادة هيكلة الديون، وكان حوالي عشرة أشخاص في تلك الشركات فقط هم الذين تتوفر لديهم المعرفة والخبرة اللازمين. وقد أصبح نادي باريس أكثر شفافية لكن ذلك حدث مؤخرا. وخلافا لإجراءات محكمة الإفلاس، تعتبر عملية إعادة الهيكلة عملية لامركزية تمكن اللاعبين المواطنين وعددا قليلا من الناس الذين لديهم الخبرة المطلوبة.

٤١ - السيد ساموديرا (إندونيسيا): سأل عن العقبات القانونية التي قد تواجه الآلية متعددة الأطراف، وعمّا إذا كان بالإمكان توخي اتباع مزيج من النهج القائم على العقود والنهج القائم على النظم الأساسية لإعادة هيكلة الديون.

٤٢ - البروفيسورة غيلبرن (جامعة جورج تاون): قالت إن العوائق القانونية التي تواجه أي إطار متعدد الأطراف

٤٧ - وذكر أن الصندوق يبحث أيضا في العلاقة بين إعادة هيكلة الديون السيادية وإطار الإقراض في الصندوق. وفي حالة العجز عن سداد الديون السيادية، فإن قرار الإقراض الذي يتخذه الصندوق هو الذي يحدد في كثير من الأحيان ما إذا كانت ديون البلد ستعاد هيكلتها ومدى إعادة الهيكلة. وتتمثل النتيجة في أن سياسات الإقراض لدى المقرض الذي يمثل الملاذ الأخير في النظام المالي العالمي تعتبر العناصر الأساسية للقرار الذي يتخذه بلد ما بإعادة هيكلة ديونه السيادية. ومع ذلك، فإن الصندوق لم يغير إطاره المتعلق بالإقراض للتمويل واسع النطاق، المعروف باسم إطار الاستفادة الاستثنائية، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢ عندما أصبح المساهمون يشعرون بالقلق من أن إقراض البلدان التي تواجه حالات من الديون المشكوك في تحصيلها لا يساعد على حل المشاكل الكامنة، لأن هذه الدول غالبا ما تنشر الموارد الرسمية لسداد الدائنين من القطاع الخاص.

٤٨ - وأفاد بأن الصندوق في ذلك الوقت، قد اعتمد المعايير التي لا تمكن من الإقراض بمستويات استثنائية أي بكميات كبيرة جدا، إلا إذا تم تقييم البلد على أنه قادر على سداد ديونه باحتمال كبير، مما يعني أن يكون مستوى تقييم القدرة على السداد أعلى من شروط الإقراض العادية. وإذا لم يتحقق هذا الحد، فإنه يتعين على الصندوق أن يطلب تخفيض الديون مقدما بقدر كاف للتأكد من أن البلد أكثر قدرة على سداد ديونه باحتمال كبير. بيد أن هذه الميزة الأساسية لإطار عمل عام ٢٠٠٢ تفرض اتخاذ إجراءات بشأن الديون التي قد تكون متطرفة جدا في الحالات التي تكون فيها توقعات القدرة على تحمل الديون غير واضحة المعالم. وفي مثل هذه الحالات، يعتبر أن من المنطقي اتخاذ قرارات صعبة والشروع في تخفيض الديون إذا كان واضحا منذ البداية أن التعديل وحده لا يمكن أن يحل المشكلة. بيد أن من المشكوك فيه ما إذا كان ذلك يتطلب اشتراط تخفيض

في البلدان ذات الأهمية في النظام الاقتصادي، إلى تعريض الاستقرار المالي العالمي للخطر. وفي أعقاب الدعوات التي انطلقت لتحسين إطار إعادة هيكلة الديون منذ مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٠٤/٦٨، بعنوان "نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية".

٤٥ - وذكر أن إعادة هيكلة الديون مع ذلك، تُعد مهمة معقدة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق المواءمة بين مصالح المدينين والدائنين وحوافزهما؛ ومنع الرافضين من حملة السندات؛ ومعالجة مشكلة "بذل أقل مما ينبغي بعد فوات الأوان"؛ وكفالة سرعة عودة المدينين إلى النمو؛ وتوفير القدرة على التنبؤ القانوني والتقاسم العادل للأعباء بين المدينين والدائنين؛ وكفالة حسن سير أسواق الدين والحفاظ على الاستقرار العالمي.

٤٦ - السيد باقر (صندوق النقد الدولي): قال إن المرحلة الأخيرة من العمل على إعادة هيكلة الديون السيادية في صندوق النقد الدولي تتضمن إجراء استعراض لفكرة تعزيز الأحكام التعاقدية في السندات السيادية الدولية عن طريق إصلاح البنود المتعلقة بالمساواة في المعاملة والإجراءات الجماعية، التي سبق أن تناولها السيد باتيستا. وكان هناك شعور بالقلق من أنه حتى لو أقر المجتمع الدولي استخدام أحكام تعاقدية جديدة في الإصدارات في المستقبل، فإن ذلك لا يحل مشكلة المخزون الحالي من السندات التي تتضمن الأحكام التعاقدية القديمة. وفي هذا الصدد، سيقوم الصندوق برصد وتيرة اعتماد تلك الأحكام الجديدة وسيستخدم مختلف المتنبذات، مثل الاجتماع الذي يعقد بانتظام مع مديري الدين العام من جميع أنحاء العالم، من أجل تعزيز استخدامها.

لذلك، فقد تم إنشاء إعفاء، المعروف باسم الإعفاء النظامي، لإتاحة الإقراض دون إعادة هيكلة الدين حتى عندما كان هناك عدم يقين بشأن القدرة على تحمل الدين وارتفاع مخاطر حدوث آثار غير مباشرة على النظام الدولي. وفيما بعد، تم التذرع بالإعفاء ليس فقط بالنسبة لليونان ولكن أيضا لأيرلندا والبرتغال. وكان ذلك بمثابة حل سريع للتعامل مع الجمود في إطار الإقراض، لكنه لم يكن حلا في الأجل الطويل، لأنه قد أحيى المخاوف التي كان القصد من إصلاحات عام ٢٠٠٢ أن تعالجها، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالمخاطر المعنوية؛ وأدى أيضا إلى إثارة مخاوف جديدة بشأن الحياد؛ ولأنه لم يكن واضحا ما اذا كان ذلك الإعفاء قد حقق هدفه الأصلي المتمثل في التخفيف من العدوى.

٥١ - واستطرد يقول إن استخدام الإعفاءات النظامية في أوروبا، لا يساعد البلدان المدينة لكنه ساعد الدائنين الأجانب. وقد استمرت المضاربات ولم يتم اتخاذ إجراءات حاسمة إلا في عام ٢٠١٢ لدعم الدروع الواقية للآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار والمصرف المركزي الأوروبي وإعادة هيكلة الديون بعد هدوء العدوى في نهاية المطاف. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى نهج أكثر فعالية للتصدي لمخاطر العدوى وفي معظم الحالات التي تكون فيها ضرورة لإعادة التشكيل، ينبغي للبلدان أن تقوم بإدارة تلك المخاطر باستخدام التدابير التي تقوم المصارف المركزية بنشرها بشكل روتيني للتعامل مع تقلبات السوق، مع قيام الصندوق بتقديم الدعم التمويلي عند الحاجة.

٥٢ - ومضى يقول إن لدى الصندوق بالفعل خبرة واسعة في مساعدة البلدان في عملية إعادة الهيكلة وقام موظفوه بوضع تدابير للطوارئ بمساعدة المصارف المركزية لتجنب العواقب غير المرغوب فيها لعملية إعادة الهيكلة هذه. بيد أن

الديون مقدما عندما تكون آفاق الديون غير مؤكدة، مما يضع ضغوطا لا داعي لها ليس فقط على البلد المدين ولكن على الدائنين أيضا.

٤٩ - وأضاف أنه في مثل هذه الحالات من عدم اليقين، سيكون أكثر كفاءة أن يُطلب من الدائنين الحفاظ على تعرضهم بدلا من تكبد تكاليف تخفيض الديون مقدما. وسيطلب من الدائنين قبول تمديد آجال الاستحقاق لأمد محدود دون أي تخفيض في القيمة الاسمية ودون أي تخفيض في القسائم عموما، لإتاحة الوقت الكافي للبرنامج لتحقيق النجاح. وستكون العملية طوعية وقائمة على السوق، وسوف يكون التشاور مع الدائنين أمرا أساسيا، مع قيام الصندوق بتوفير المعلومات والتحليل. وهذا التمديد المحدود لآجال الاستحقاق، المعروف أيضا باسم خيار إعادة التشكيل، قد استخدم بنجاح في برامج الانتفاع العادية، وأبرزها في حالة أوروغواي في عام ٢٠٠٣. وبذلك يصبح إطار الانتفاع الاستثنائي أكثر مرونة وأفضل معايرة لطيف مشاكل الديون التي تواجهها البلدان. وطالما تم استخدام إعادة التشكيل لدعم برنامج التكيف ذات المصدقية، فإن ذلك سيكون أقل ضررا على النظم المالية للبلدان ويحدد من تأثير العدوى في الأسواق المالية الأجنبية. وقد دلت التجربة على أن تأثير إعادة الهيكلة على القطاع المالي يعتمد على ما إذا كانت عملية إعادة الهيكلة التي تعرض لها الدائنون عميقة أو خفيفة في شكل إعادة التشكيل التي يتم بموجبها تمديد آجال استحقاق معينة ببضع سنوات.

٥٠ - وأردف أن الصندوق واجه في عام ٢٠١٠، احتمال المطالبة بتخفيض الديون مقدما كشرط للحصول على دعم واسع النطاق لليونان لأن احتمالات القدرة على تحمل الدين كانت غير مؤكدة. وقد أثار ذلك مخاوف بشأن احتمال انتشار العدوى إلى بلدان أخرى في منطقة اليورو، ونتيجة

تكون منتظمة وفعالة وعادلة وفي الوقت المناسب. وفي حين أن من شأن المقترحات التي قدمها الصندوق أن تكون مفيدة في هذا الصدد، فإنه لا تزال هناك عدة ثغرات وقضايا منهجية لا بد من معالجتها.

٥٥ - وذكرت أن جزءا كبيرا من عقود الديون السيادية البارزة في العالم لم تكن تتضمن البنود المعززة للإجراءات الجماعية أو المساواة في المعاملة وسيستغرق الأمر سنوات لإدراج تلك البنود المعززة في عقود السندات الجديدة. وفي غضون ذلك، قد تظل بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تدخل سوق السندات عرضة للهجمات من جانب الصناديق الانتهازية، التي تعتبر هذه البلدان فريسة سهلة لأنها استفادت من تخفيف عبء الديون الذي وفر لها مبالغ لكي تدفع للصناديق الانتهازية، وليس لديها الموارد الكافية للدفاع عن نفسها من الناحية القانونية.

٥٦ - وأفادت علاوة على ذلك، بأنه بغض النظر عن كيفية تجميع سلسلة السندات، في حالة البلدان الصغيرة والفقيرة التي تمتلك عددا قليلا من السندات، فإن أحد الصناديق التحوطية يمكنه شراء ٧٥ أو ٨٠ في المائة من السندات؛ ولذلك فإن التنسيق بين الدائنين لا يزال يمثل مشكلة. كما تعتبر الإجراءات ذات الأثر الرجعي ليست سهلة لأن البنود المنقحة قد تؤدي إلى ظرف ائتماني. ويعتبر تعزيز بند المساواة في المعاملة خطوة في الاتجاه الصحيح ولكنه ليس إلا واحدا من البنود المتداولة في عقود الديون. وليس هناك ما يضمن في المستقبل، أن تعطى بنود السرية، أو القوة القاهرة أو الضمان تفسيرات مبتكرة أو غير عادية من قبل بعض القضاة. ومع ذلك، فإن العديد من المشاكل البنوية التي بقيت، بما في ذلك تشتت المنتديات القانونية والقرارات المختلفة التي يمكن أن تُتخذ بشأن القضية نفسها من قبل المحاكم المختلفة، وتفاوت قدرات القضاة على فهم

المخاطر النظامية في المستقبل، يمكن أن يعتبرها أعضاء الصندوق كبيرة جدا بحيث أن أي نوع من عمليات الديون، بما في ذلك إعادة التشكيل، يعتبر محفوفا بمخاطر كبيرة جدا، وفي هذه الحالة يمكن أن يتمثل البديل في الجمع بين تمويل الصندوق والموارد الرسمية الأخرى بشروط ميسرة لجعل حالة الديون المتعثرة في البلد ممكنة التحمل باحتمال كبير. ومن شأن ذلك أن يكون الترياق الأكثر فعالية للعدوى نظرا لأنه يتجنب إعادة هيكلة الديون بينما يعالج مشاكل ديون البلدان بمصداقية.

٥٣ - وفي الختام، أشار إلى أن هناك حجة قوية تؤيد إجراء إصلاح من شأنه أن يجعل إطار الإقراض في الصندوق أكثر مرونة من إعادة تقديم خيار إعادة التشكيل؛ فهو سيوفر خيارات إعادة هيكلة الديون التي تعتبر أكثر تناسبا مع درجة المشقة في البلدان المدينة؛ وعندما يتم جعل الإطار الأساسي أكثر مرونة، يمكن إلغاء الإعفاء النظامي ويمكن تنفيذ نهج أكثر فعالية للتعامل مع مخاطر العدوى. وسيعمل الصندوق على وضع سياسات للحصول على ضمانات التمويل وللتعامل مع المتأخرات المتعلقة بالدائنين الرسميين، وعلى العملية الواجب اتباعها بين الدائن والمدين في الحالات التي يكون فيها المدين قد تعثر بالفعل.

٥٤ - السيدة يوفن لي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قالت إنه في الوقت الذي يدخل فيه المزيد من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، سوق السندات ولا تزال فيه محاكمة القرن ضد الأرجنتين لم تحل، يعتبر الاهتمام بإنشاء آلية لتسوية الديون مفهوما. وتعتبر محاولات صندوق النقد الدولي لتعزيز بنود الإجراءات الجماعية ولغة المساواة في المعاملة في العقود موضع ترحيب، وينبغي ألا تعتبر أنها يستبعد بعضها بعضا. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن المجتمع الدولي يتطلع إلى إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون،

من المبادئ التي يمكن أن توجه إعادة هيكلة الديون على نحو أفضل، بما في ذلك مبادئ الشرعية والشفافية وحسن النية والقدرة على تحمل الديون. وقام خيراؤه بإعداد ورقات معلومات أساسية لكل مبدأ من المبادئ وصقلها في ضوء المناقشات التي جرت في الفريق العامل. ثم قام الفريق بتحديد عمليات إعادة هيكلة الديون، وتحديد خمسة أنواع من الديون وخمس مجموعات من الدائنين، ومراعاة المشاكل الحالية لآليات إعادة هيكلة الديون. وسيتم إنجاز المشروع وتقديمه قريبا.

٥٩ - وفي الختام، أشارت إلى أن هناك قدرا كبيرا من الاهتمام بإنشاء آلية لتسوية الديون، حتى ولو كانت هذه الآلية مختلطة. ومن المهم بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن يكمل كل منهما الآخر في هذا الجهد. وسوف يعمل الأونكتاد مع جميع الجهات المعنية لإنشاء آلية منظمة لإعادة هيكلة الديون من شأنها أن تعود بالفائدة على كل من الدائنين والمدنيين والمجتمع الدولي ككل.

٦٠ - السيدة شنايدر (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أرفقت بيانها بعرض للوائح الرقمية، قالت إنها ما فتئت تعمل على مشروع يهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل بين أصحاب المصلحة المعنيين، أي الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في تحديد المجالات التي تتطلب إعادة هيكلة الديون السيادية فيها اتخاذ إجراءات في مجال السياسة العامة. وقد أُحرز تقدم كبير في هذا الجهد، لأن القطاع الخاص قد نفى في البداية أن يكون هناك أي مشاكل، ولكنه توصل الآن إلى فهم أفضل للمشاكل المحيطة بإعادة هيكلة الديون. وكانت الاستراتيجية المعتمدة تتمثل في تفكيك آلية إعادة هيكلة الديون السيادية وإتاحة الفرصة للمشاركين لاقتراح خيارات لكل قضية من

تعقيدات عقود السندات، ونهج ”بذل أقل مما ينبغي، بعد فوات الأوان“، لا يمكن معالجتها من خلال تعزيز بعض البنود.

٥٧ - وأضافت أن لدى الأونكتاد باعتباره مركز التنسيق في الأمم المتحدة بشأن قضايا الديون، سجل حافل من العمل التحليلي بشأن تسوية الديون، الذي تكثف مع بداية الأزمة المالية العالمية. ومنذ اعتماد قرار الجمعية العامة بشأن إعادة هيكلة الديون، فقد ركز الأونكتاد عمله على منع وقوع أزمة الديون وحلها. وقام بتمويل من حكومة النرويج بإنشاء مشروع لتعزيز عملية إقراض واقتراض الديون السيادية على نحو مسؤول، وإنشاء فريق عامل يجمع بين المؤسسات المالية متعددة الأطراف، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ونادي باريس، ومجموعة البنك الدولي والمصارف الإنمائية، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وقام الفريق العامل بوضع مجموعة من المبادئ التي تركز على منع وقوع أزمة الديون، والتي يتعامل بعضها مع آليات تسوية الديون. وكانت العملية جامعة وشفافة وحظيت بتأييد ١٣ دولة بالفعل.

٥٨ - واستطردت تقول إن الأونكتاد قام في عام ٢٠١٣، بتكريس جهوده على إنشاء آلية لتسوية الديون، بعد أن نظم اجتماعا رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١١ أثار نقاشا في المجتمع الدولي في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وتعتبر آلية تسوية الديون قضية شاملة ترتبط بروابط قانونية واقتصادية وسياسية واجتماعية. وقام الأونكتاد مرة أخرى في هذا الصدد، بإنشاء فريق عامل جامع يشتمل على مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، فقام بتحديد المشاكل الرئيسية التي تواجه آليات إعادة هيكلة الديون، والتي تتمثل في المقام الأول في التنسيق بين الدائنين، وتنوع المنتديات القانونية والتجزؤ، والتسويق والكفاءة. وقام بتحديد عدد

المساواة لغير الدفعات المتناسبة فيما بين الدائنين، يكون من شأنه التقليل من حالات رفض التسوية دون القضاء عليها تماما. وفي حالة الاقتصادات الصغيرة التي لديها عدد قليل من إصدارات السندات بكميات صغيرة، من السهل على الصناديق الانتهازية أن ترفض التسوية وتؤخر إعادة هيكلة الديون.

٦٤ - وفيما يتعلق بمسألة التقاضي، أضافت أن قبضة الدائنين الراضين قد تعززت من جراء التعديلات التي أدخلت في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أخرى على التشريعات المتعلقة بالحصانات السيادية لاستبعاد الأنشطة التجارية من الحصانة السيادية؛ والحكم الذي أصدرته إحدى المحاكم والذي أعلن أن الديون السيادية تعتبر نشاطا تجاريا وبالتالي فهي مستبعدة من الحصانة السيادية؛ وقاعدة الخطر التي تحول دون شراء الديون بخصم من أجل استخدامها للتقاضي.

٦٥ - وأردفت أن من المقبول على نطاق واسع أن المحاكمة المتعلقة بالأرجنتين كانت بمثابة تغيير في قواعد اللعبة من شأنه أن يؤثر في إعادة هيكلة الديون في المستقبل من خلال تعزيز موقف الدائنين الراضين، وهذا ما يوضح الثغرات القانونية في تشكيل إعادة هيكلة الديون. وهناك قدر كبير من التنوع في الأنواع المقدمة لإعادة الهيكلة. أما عملية إعادة هيكلة الديون التي تتسم بقدر محدود من التخفيضات أو دون أي تخفيض اسمي، فتميل إلى التحرك بسرعة جدا، ولكنها تتطلب عندئذ عمليات متعددة لإعادة الهيكلة، التي لها تأثير على النمو والقدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل دون أن تغير حجم الدين. أما بالنسبة للتخفيض الأشد، الذي يتطلب مداينة الدائنين في كثير من الأحيان، فإن المفاوضات تكون في الغالب مطولة، مما يؤدي إلى عدم اليقين.

هذه القضايا وتحديد ما إذا كان يمكن معالجتها من خلال نهج قائم على السوق أو نهج قانوني.

٦١ - وذكرت أن نظام إعادة هيكلة الديون السيادية مجزأ: فهناك ديون للجهات متعددة الأطراف، وديون للدائنين الرسميين، وديون للدائنين التجاريين وديون السندات. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن إعادة هيكلة الديون المتعددة الأطراف، على الرغم من الاستثناء الذي أتيح للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال مبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف. ولا يملك صندوق النقد الدولي ما يكفي من المال للدعوة لإعادة هيكلة الديون السيادية. ويمكنه في أحسن الأحوال، القيام بدور استشاري أو التأثير على هيكل الحوافز لإعادة هيكلة الديون السيادية من خلال سياسته المتعلقة بالإقراض لسداد المتأخرات.

٦٢ - وفيما يتعلق بالمفاوضات في إطار نادي باريس، أشارت إلى أنها لا تشمل إلا أعضاء النادي، ولكن الديون الثنائية خارج إطار نادي باريس قد أصبحت في السنوات الأخيرة مهمة جدا في إقراض القطاع الرسمي. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاقات المبرمة في إطار نادي باريس تتطلب معاملة الدائنين الآخرين معاملة ماثلة وكان العديد من الدول التي استفادت من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هدفا للتقاضي من جانب الصناديق الانتهازية لأنها لم تحظ بمعاملة ماثلة. وكانت ديون المصارف التجارية من الموضوعات ذات الصلة، التي كانت مغطاة من قبل تجمع غير رسمي يُعرف باسم نادي لندن، الذي يفتقر إلى هيئة للرقابة ولم يكن يتمتع بالكفاءة اللازمة لإعادة هيكلة المصارف التجارية.

٦٣ - وفيما يتعلق بديون السندات، أفادت بأن مقترحات صندوق النقد الدولي المتعلقة بتعديل عقود السندات والتكنولوجيا التعاقدية للحيلولة دون رفض التسوية وبعتماد تفسير ضيق لبند المساواة في المعاملة لإتاحة التصنيف على قدم

٦٦ - ومضت تقول إن هناك دليلا على أن التخلف عن سداد الدين وإعادة هيكلته يعتبر أمرا سلبيا على ما يبدو بالنسبة للدين وإيجابيا بالنسبة للنمو، وهذا يعني أنه عندما يتخلف بلد ما عن السداد، كما في حالة الأرجنتين، فإنه ينمو بسرعة كبيرة بعد أن ينخفض العجز وأعباء الديون. كما إن هناك أدلة على أنه كان هناك انخفاض قوي في النمو قبل التخلف عن السداد. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى وضع سياسات تحول دون هبوط النمو قبل وقوع العجز. وبالتالي، فإن تكاليف إعادة الهيكلة عالية جدا من حيث الناتج، والخسائر التجارية، والحصول على الائتمان، وارتفاع الفروق بين أسعار العرض وأسعار الطلب، وما شابه ذلك.

٦٧ - وأشارت إلى أن أحد إنجازات اجتماعات فريق الخبراء التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن إعادة هيكلة الديون يتمثل في أنه أدى إلى فهم أكبر للقضايا المطروحة بين القطاع الخاص والقطاع الرسمي. وكان القطاع الخاص سابقا يقيس نجاح أي خطة لإعادة هيكلة الديون بنسبة حاملي السندات الذين شاركوا في المخطط وسرعة الانتهاء منه، ومدى سلامة أداء السندات بعد إعادة هيكلة الديون، في حين أن القطاع الرسمي أكثر قلقا إزاء الكلفة التي يتحملها الاقتصاد المحلي، وعبء الديون المتبقية، وسرعة عودة البلد إلى مسار مستدام للديون والنمو.

٦٨ - وفيما يتعلق بالقطاع الخاص كذلك، فإن مشكلة التسوية تتعلق بالوقت اللازم للتوصل إلى تسوية، في حين أن التسوية بالنسبة للقطاع الرسمي يرتبط ليس فقط بالتأخير قبل بدء إعادة هيكلة الديون ولكن يرتبط أيضا بالوقت الذي استغرقه التوصل إلى تسوية. وتعتبر حالات التأخير أيضا كارثية لأنها تتيح للصناديق الانتهازية مزيدا من الوقت لشراء الديون بخصم ثم الصمود لتحقيق مكاسب عالية. وسينظر الاجتماع المقبل لفريق الخبراء في السياسة المتعلقة بإقراض البلدان رغم تخلفها عن السداد وفي التعديل ذي الصلة الذي ينظر فيه صندوق النقد الدولي. وقد أعطى

٦٩ - وذكرت أنه يجري النظر في عدد من الخيارات لإعادة هيكلة الديون السيادية في المستقبل، بما في ذلك رفع مستوى التكنولوجيا التعاقدية من أجل تحسين النهج الطوعي القائم على السوق؛ واعتماد حل قانوني لمعالجة حالات الرفض عن طريق تقليل مخاطر التقاضي في منطقة اليورو إلى أدنى حد ممكن؛ ووضع نظام يجمع بين النهج الطوعي والتعاقدية والقانوني؛ ووضع نظام قانوني؛ وإنشاء منتدى غير رسمي لمقايضة الديون بين الدائنين.

٧٠ - وأشارت إلى فريق الخبراء يعمل أيضا على عدد من الخيارات التي لم ينظر فيها صندوق النقد الدولي، بما في ذلك إدخال تأجيل السداد في عقود السندات؛ وفكرة السندات الطارئة القابلة للتحويل، كما طرحها مصرف إنكلترا ومصرف كندا، التي من شأنها تمديد تاريخ الاستحقاق تلقائيا عندما يتلقى البلد مساعدة السيولة من القطاع الرسمي، وتعتبر بالتالي بمثابة تجسيد؛ وتعديل مواد النظام الأساسي للصندوق المتعلقة بالاتفاق من أجل السماح بالتجميد.

٧١ - ومضت تقول إن هناك اثنين من الخيارات الأخرى التي يجري النظر فيها لتحسين البنية الحالية وهما وضع هياكل مسبقة للجان الدائنين موضع التطبيق وإنشاء هيئة للرقابة وهيكل للإدارة، لتجنب التجربة التي جرت في أمريكا اللاتينية حيث كان هناك قدر كبير من تجارة العاملين بالأسرار وإساءة استخدام المعلومات من قبل تلك اللجان؛ واعتماد النهج الاستشاري مع قيام المستشارين القانونيين بسير الحالة.

٧٢ - وأضافت أنه يمكن الجمع بين أفضل ما في النهج التعاقدية وبين نوع من الترتيب القانوني المماثل لآلية تسوية

الرامية إلى وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية بهدف تعزيز كفاءة النظام المالي الدولي واستقراره والقدرة على التنبؤ باتجاهاته. بيد أن من المؤسف، أن القرار لم يعتمد بتوافق الآراء.

٧٥ - وذكر أن غالبية الدول الأعضاء مع ذلك، قد أعربت عن استعدادها لمواصلة العمل بصورة بناءة لمعالجة التحديات المتبقية في هذا المجال، التي تتعلق على سبيل المثال بالتنظيم والتعاون في المجالين المالي والنقدي على الصعيد العالمي، بما في ذلك المفاوضات التي جرت في الفترة التي سبقت المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية. وأعرب عن أمله في أن يحقق المؤتمر نتيجة طموحة، نظرا لأن تركيزه سيكون على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتريري وإعلان الدوحة؛ وتحديد العقبات والمعوقات التي تمت مواجهتها في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها فيهما، وكذلك الإجراءات والمبادرات الرامية للتغلب على تلك العقبات؛ ودعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٦ - وأفاد بأن من الواجب لتحقيق هذه الغاية، تقديم المساعدة للبلدان النامية لتخفيف عبء الديون في الأجل الطويل ودعم القدرة على تحمل الديون من خلال تحسين سياسات التمويل التي تمكن هذه البلدان من استثمار المزيد من الموارد في القضاء على الفقر. ويتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين في كفالة سيادة البشر على رأس المال. ويجب أن تهيمن المجتمعات على الأسواق، بدلا من أن تكون خاضعة لهيمنة الأسواق. ويعتبر السوق خادما جيدا ولكنه سيد رهيب. وتؤمن حكومته بالمجتمعات التي يتوفر فيها سوق، لا بمجتمعات السوق حيث يكون الناس والمجتمع نفسه مجرد سلع.

٧٧ - السيد تورينغتون (غيانا): قال إن من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كان هناك احتمال للتقاضي على سبيل التقليد،

المنازعات في منظمة التجارة العالمية، الذي يشمل ثلاث مراحل لإعادة هيكلة الديون على نحو منظم. وستكون المرحلة الأولى طوعية بحتة، وقائمة على السوق ولكنها محددة زمنيا. وإذا لم يتم التوصل إلى حل في ذلك الوقت، تتمثل المرحلة الثانية، المحددة زمنيا أيضا، في إنشاء فريق من الخبراء لتوجيه المفاوضات. وإذا فشلت، تأتي المرحلة النهائية التي تتمثل في إنشاء فريق من القضاة لإصدار الحكم النهائي الذي سيكون ملزما للجميع. ولن يكون هناك أي إمكانية للاختيار بين التقاضي أو الرفض. وسيضطلع صندوق النقد الدولي بدور من خلال استضافة آلية تسوية المنازعات، إلا أن الخبراء وغيرهم سيتمتعون بالاستقلال. وثمة خيار آخر يحظى باهتمام القطاع الخاص يتمثل في إنشاء هيئة محايدة وغير رسمية للتنسيق بين الدائنين والمدينين.

٧٣ - وختمت كلامها بقولها إن بالإمكان من أجل التخفيف من مشكلة سوء نوعية البيانات، إنشاء سجل للديون للتأكد من جودة البيانات المستخدمة لرصد القدرة على تحمل الديون. كما تلمس الحاجة إلى القيام بالمزيد من العمل لفهم العلاقة بين تنظيم الديون السيادية وإعادة هيكلتها والطريقة التي يحتمل فيها أن يؤدي التنظيم إلى تأخير إعادة الهيكلة.

٧٤ - السيد شيرباكوف (إكوادور): قال إن عدم تنظيم النظام المالي والإشراف عليه قد ولّد إمبراطوريات مصرفية كانت أكبر من أن تتعرض للفشل، وتمتع بالتالي بسلطة إجراء المعاملات المالية ذات المخاطر العالية أكثر من أي وقت مضى، لأنها تعرف أنه سيتعين على الدول ومواطنيها في نهاية المطاف دفع ثمن التخلف عن السداد لمنع انهيار النظام الاقتصادي. وكان اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٦٨، بعنوان "نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية"، خطوة إلى الأمام في الجهود

أن يهدف العمل في المستقبل إلى التوصل إلى توافق في الآراء فيما بينهم.

٨١ - السيدة يوفن لي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قالت إنه بعد أن نظرت المحكمة البدائية في قضية الأرجنتين، جرت محاكمة على سبيل التقليد تتعلق بإعادة هيكلة ديون غرينادا، ويُتوقع أن يكون هناك المزيد من مثل هذه القضايا. وقد أدى حكم تلك المحكمة إلى تجريد إعادة هيكلة الديون من الحوافز المالية لأنه إذا انتظر الدائنون لفترة كافية فإنهم يتمكنون من الحصول على سداد كامل الدين مع الفائدة. وتشمل أدوات معالجة هذه المشكلة الإقناع الأخلاقي والعلاقات الخارجية. ويمكن اللجوء بالطبع، إلى المتديبات القانونية الأخرى، ولكن المجتمع الدولي ليس لديه علاج حقيقي لهذه المشكلة. وفي الواقع، كان هناك توافق في الآراء على أن إعادة هيكلة الديون في المستقبل ستكون أكثر تعقيدا.

٨٢ - وردا على تعليق من ممثل البرازيل، قالت إن جميع الوثائق والعروض التي انبثقت من الاجتماع الحالي والتي تتعلق بإعادة هيكلة الديون ذات الصلة، ستتاح على موقع الأونكتاد على الانترنت، وفي المستقبل، سيجري إطلاع المندوبين على نتائج المناقشات حول آليات إعادة هيكلة الديون للنظر فيها، ولكن ليس بوصفها من الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

٨٣ - السيد باقر (صندوق النقد الدولي): ردا على السؤال عن وجود علاج حقيقي لمشكلة إعادة هيكلة الديون، قال إن مجلس إدارة صندوق النقد الدولي قد نظر في عام ٢٠٠٣ في الخيار بين النهج القائم على المعاهدات والنهج غير القائم على المعاهدات في تناول مسألة إعادة هيكلة الديون، واختار النهج الأخير. وقد كرر تأكيد هذا الموقف في وقت لاحق في عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤. وكانت المشكلة مع النهج القائم على المعاهدات أن الجزء

في أعقاب قضية الأرجنتين. وسأل عن شكل الإصلاح الحقيقي لمشكلة إعادة هيكلة الديون السيادية. وفي منطقته، وهي الجماعة الكاريبية، كانت هذه المشكلة كبيرة جدا وكانت البلدان الصغيرة والفقيرة هدفا لأنشطة الصناديق الانتهازية.

٧٨ - السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل): قال إن من المهم أن نستوعب جوهر المناقشة الموضوعية الحالية واستخدامه كمدخل للمناقشات المستقبلية بشأن إعادة هيكلة الديون.

٧٩ - السيدة شنيدر (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت إنه لإكمال الجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي، يجري العمل على صياغة بنود السلامة لمعالجة مشاكل الدول الصغيرة التي تصدر السندات بكميات صغيرة، مما يجعل من السهل على المستثمرين اتخاذ مواقف معرقة. وفيما يتعلق بالتقاضي على سبيل التقليد، كان يعتقد عموما بأن قضية الأرجنتين كانت بمثابة تغيير لقواعد اللعبة وأن من شأنها أن تؤثر في إعادة هيكلة الديون في المستقبل لأنها عززت من قبضة الدائنين الراضين. بيد أنه كان هناك أيضا اعتقاد بأن المحاكم في المملكة المتحدة سوف تكون أكثر مدعاة للتفاوض من المحاكم الموجودة في نيويورك عندما يتعلق الأمر بتفسير بند المساواة في المعاملة إذا واجهت قضية تتعلق بهذا الموضوع. وكان هناك أيضا اقتراح بأنه ينبغي، لهذا السبب، إصدار معظم السندات السيادية في المستقبل بموجب قانون المملكة المتحدة.

٨٠ - وفيما يتعلق بالعلاج الحقيقي لمشكلة إعادة هيكلة الديون السيادية، أشارت إلى هناك عددا من المقترحات المطروحة التي ينبغي أن تدرس بمزيد من التعمق. بيد أن أي حل يتطلب قيام جميع أصحاب المصلحة بعملية الشراء ويجب

كان يتعين على الصندوق أن يتبع السياسات التي يعتمدها مجلس إدارته وسيواصل اتخاذ قرارات الإقراض في ظل إطاره الحالي المتصل بالسياسة العامة والقوانين حتى يتم إصلاحه.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

الأكبر من السندات السيادية الدولية الصادرة عن الأسواق الناشئة صدرت في إطار ولاية دولتين فقط، هما المملكة المتحدة والولايات المتحدة . وإذا عارض هذان البلدان معاهدة ما، فإن ذلك لا يحل مشكلة الإجراءات الجماعية أو مشكلة حملة السندات الراضين أو الصناديق الانتهازية، لأن الجهات الموقّعة لا تشمل البلدان التي صدرت هذه السندات في إطار قوانينها. وفيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون السيادية،